الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.27

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
12 February 2003
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيجاس دا كوستا .....(البرتغال)

ثم: السيد مبايو (نائب الرئيس ..... (الكاميرون)

ثم: السيد بارنل (نائب الرئيس) ..... (غيانا)

المحتويات

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

(ب) التعاون من أجل التنمية الصناعية (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) مشاركة المرأة في التنمية (تابع)

(ب) تنمية الموارد البشرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-64559 (A)

(د) تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (تابع)

(ج) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/56/3 و Add.1 و 2، و A/56/459، و A/56/127-E/2001/101، و A/56/127/Add.1-E/2001/101/ Add.1، و A/56/86-E/2001/79، و A/56/211-E/2001/103، و A/56/517، و A/56/607-E/2001/106، و A/C.2/56/L.6، و A/C.2/56/L.7، و E/2001/L.47/Rev.1، و A/56/CRP.1-E/2001/CRP.6، و A/56/CRP.2-E/2001/CRP.7).

المقدمة والمناقشة العامة

١ - **السيد شكولفيك** (رئيس فرع تنسيق السياسات بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إنه سيجري، النظر هذه السنة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١ (A/56/3) برمته أثناء جلسة عامة بالجمعية العامة. وذكر أن المجلس استخدم في عام ٢٠٠١ نهجا ابتكارية لوضع السياسات وتنسيقها فيما بين جميع الجهات المعنية. وقام أيضا بتحسين إدارته وإشرافه على آلياته الفرعية، فضلا عن طرائق عمله.

٢ - وأضاف قائلا إن الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الجزء الرفيع المستوى للمجلس بشأن دور منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة سيعمل على ربط المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية بجهود الأمم المتحدة في هذا المجال. وسيوفر أيضا إرشادا للاستعراض النهائي لجدول الأعمال الجديد للأمم المتحدة من أجل تنمية أفريقيا في التسعينات، المنتظر تنفيذه في خريف عام ٢٠٠٢، مما سيعد خطوة هامة لحشد مزيد من الدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل المبادرة التي شرع فيها الزعماء الأفارقة ولتطبيق نهج يشدد على ملكية أفريقيا لتنميتها الخاصة بها.

ولقد أشار الإعلان إلى النداء الذي وجهه رؤساء الدول الأفارقة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في أفضل السبل لدعم المبادرة؛ وأيد الإعلان أيضا إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الخارجة من الصراعات.

٣ - وأردف قائلا إن الاجتماع السنوي الرابع للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز قد وفر للمجلس فرصة للاجتماع بالمسؤولين عن المسائل المالية والنقدية والشؤون السياسية والتعاون من أجل التنمية وأجرى معهم حوارا بشأن السبل الرامية إلى معالجة الحالة الاقتصادية العالمية المتدهورة وتأثيرها على تحقيق أهداف قمة الألفية.

٤ - وأضاف قائلا إن الجزء التنسيقي في المجلس ركز على موضوعين، هما تعزيز الإمكانية التي تمثلها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية وعلى بناء الشراكات مع القطاع الخاص - مما يوفر إمكانية كبيرة للنهوض بالتنمية. ولقد كان إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة جهد رائد لبناء شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص فإن تكامل البلدان النامية مع الاقتصاد المعرفي العالمي.

٥ - وأضاف قائلا إن مسألة متابعة مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة تقتضي أن توليها الجمعية العامة انتباها خاصا، وإن المجلس ظل دائما يتخذ خطوات لكفالة تحقيق متابعة منسقة ومتسقة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. وفي السنوات الأخيرة نظر المجلس بعناية في المسائل المتصلة بنطاق وشكل وتواتر عمليات الاستعراض والتقييم، ولقد تمكنت اللجان الفنية المسؤولة عن المتابعة من طرح آرائها بشأن تلك المسائل.

٦ - **السيد برتوتشي** (مدير شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة): قدم تقرير الأمين العام المعنون "التقييم الخمسي

للتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٥ المتعلق بالإدارة العامة والتنمية" (A/56/127)، الذي عرض التدابير التي تتخذها الحكومات والشركاء المعنيون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لتنفيذ ذلك القرار ويستعرض التقرير المسائل الإنمائية المتعلقة بالإدارات العامة، ويدرس تصدي الحكومات للتحديات التي تواجهها ويشدد على الدروس المستفادة في السنوات الأخيرة، ويضع برنامجا لتعزيز القدرات ودور الأمم المتحدة في ذلك المجال. وأشار أيضا إلى أنه على ما ورد في إعلان الألفية بأنه رغم الإنجازات المحرزة في مجالات كثيرة من الأنشطة والفرص الناجمة عن العولمة، فإنه يجب على العالم اليوم أن يجد حلولا لمشكلات جمة تستدعي إدخال إصلاحات على الإدارات العامة وتعزيز المؤسسات العامة.

٧ - وأضاف قائلا إن العديد من الحكومات شرعت في إدخال إصلاحات، تركز في الغالب على إحلال الديمقراطية واللامركزية بالدولة ووضع إطار عمل قانوني واستراتيجيات بشأن الأخلاقيات ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في القطاع العام. وتم إحراز تقدم كبير في كثير من البلدان في مجال توفير الخدمات العامة للجميع وتحسين نظم تعبئة الموارد والإدارة المالية وتعزيز الشراكات بين الدولة والسوق والمجتمع المدني. واتخذت بعض الحكومات أيضا تدابير لتعزيز قدراتها على إدارة التنوع وتسوية الصراعات. وأشار إلى أن الإصلاح يعد مع ذلك عملية مستمرة وأن التقرير يؤكد على أهمية التعاون الدولي والتكامل الإقليمي بوصفها سبيلا للتصدي الفعال للتحديات الناجمة عن العولمة.

٨ - وأردف قائلا إن التقرير يسترعى الانتباه إلى دروس ثلاثة، على وجه الخصوص، من الخبرات الماضية، أولها، أنه يجب على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تعزز سيطرتها على الإصلاحات التي تقوم بها. وأنه ينبغي لها تكييف تدابير الإصلاح النموذجية لكي تتماشى مع الأوضاع الوطنية وذلك عوضا عن تطبيقها بحذافيرها. وثانيها، يجب على الحكومات أن تكون حكومات قوية وديمقراطية. وأن تضع خططها على المدى الطويل. ولقد تبين من الخبرات الماضية أن المشاكل التي يتعرض لها عدد من البلدان ناجمة عن افتقار مؤسساتها إلى الإمكانيات اللازمة. وثالثها أنه ينبغي للدولة العمل على تنسيق وتساوق الأنشطة الدولية والوطنية ودون الوطنية. ولا يعد وجود دولة قوية شرطا مسبقا لتحقيق التنمية والسلام فحسب بل ولتعزيز التعاون الدولي من أجل الجميع. وفي هذا الصدد، يشدد التقرير على الدور الحاسم الذي يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم به لتعزيز قدرات الإدارات العامة وهو ما يجب أن تقوم بصدده بتحسين قدرتها على جمع وتنظيم وتعميم المعلومات المتصلة بنظم التمويل والإدارة العامة.

٩ - **السيد فرانجيالي** (المنظمة العالمية للسياحة): أبلغ اللجنة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحال إليه مشروع قرارا يقترح فيه مراعاة المدونة العالمية للسياحة التي أعدتها المنظمة العالمية للسياحة. وأن أعضاء المنظمة العالمية للسياحة يشعرون بالفخر لتقديمهم قرارا يشير إلى إقرار المجتمع الدولي بأهمية هذا الصك الذي سهرت منظمته على إعدادها منذ عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٩ قبلت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة فكرة وضع مدونة لقواعد الآداب والممارسات الحميدة لأغراض السياحة العالمية، ودعت المنظمة العالمية للسياحة إلى المشاركة في إعدادها إلى جانب جميع الجهات المعنية. وتم إعداد الوثيقة على هذا النحو، وأقرها أكثر من مائة بلد منذ ذلك الحين. وقررت الجمعية العامة للمنظمة العالمية للسياحة في دورتها الرابعة عشرة تشكيل لجنة عالمية معنية بقواعد آداب السياحة ومسؤولة عن متابعة وتنسيق تنفيذ المدونة.

١٠ - وأضاف قائلا بأن المدونة ترمي إلى تأكيد القيم المشتركة والعالمية التي تنص على حقوق والتزامات جميع الجهات المعنية بالسياحة والتقليل إلى أدنى حد ممكن من تأثير السياحة المضر بالبيئة وبالمجتمعات المحلية المضيفة وبالتراث الثقافي وزيادة الفوائد إلى أقصى حد التي يمكن أن تعود على سكان المناطق التي يزورها السياح والقطاع الخاص ببلدان السياح الأصلية والبلدان المضيفة، الذي يعد قطاعا اقتصاديا كاملا. وكثيرا ما تسهم السياحة التي تعد أكبر قطاع من قطاعات التجارة الدولية، في تحرير الاقتصاد وتستفيد منه في نفس الوقت، وهي تضم عددا كبيرا من القطاعات والفروع وأصحاب المصلحة.

١١ - وأشار إلى أن المدونة طموحة، إذ تتناول الكثير من المسائل، فهي تحظر الاستغلال الجنسي للأطفال وتنادي بمشاركة المجتمعات المحلية المضيفة في المشاريع الإنمائية وتعترف بقيمة السياحة الإيكولوجية وتصر على شفافية العقود التجارية وتوصي بتوزيع تدفقات السياح من حيث الزمان والمكان، وتشجع الحوار بين الشمال والجنوب عن طريق حث الشركات المتعددة الجنسيات بهذا القطاع على التصرف تصرفا مسؤولا على وجه الخصوص.

١٢ - وأشار إلى أن المنظمة العالمية للسياحة، إذ تقترح أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في الوثيقة، وهي تنتهز الفرصة لاسترعاء الانتباه إلى أحد مبادئها التأسيسية، أي دور السياحة في صون السلام والوفاق الدوليين. وفي هذا الوقت الذي لا تكاد فيه نيويورك تنهض من صدمة الهجمات الرهيبة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، فإن المنظمة العالمية للسياحة تود الإشارة إلى أن المدونة تدين الإرهاب إدانة مطلقة. وهي على ثقة من أن الصعاب التي تواجهها السياحة العالمية حاليا تلغي ضرورة تحقيق التنمية المستدامة للسياحة وأشار إلى أن قطاع السياحة لحقه ضرر شديد نتيجة الأحداث الأخيرة، ولكن يتعين عليه أن يواصل ممارسة أعماله لتلبية احتياجات فعلية.

١٣ - **السيد أسدي** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشيدا بمبادرة تنظيم الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز، وهو الاجتماع الذي حقق بصفة عامة الهدف المرجو. ومع ذلك ينبغي استخدام هذا الاجتماع السنوي استخداما أفضل وأن يتيح إجراء حوار موضوعي يساهم في المداولات الجارية فيما بين العديد من الهيئات الدولية والهيئات المتعددة الأطراف. وستضمن هذه المشاركة مزيدا من تبادل الآراء وتفهما أشمل لكيفية التصدي للتحديات العالمية، ولا سيما تلك التي تواجهها البلدان النامية على الصعيدين الوطني والدولي.

١٤ - وأضاف قائلا بأن بعض المناقشات التي دارت أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تكللت بالنجاح، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إعداد الوثائق الدقيق وفي الوقت المطلوب. ولقد كان الشكل المعتمد لعقد الاجتماعات العديدة للجزء الرفيع المستوى بشأن دور منظومة الأمم المتحدة لدعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة مثيرا للاهتمام إلى حد بعيد. ولقد أسفر الجزء المعني بالأنشطة التنفيذية عن مناقشات مثمرة واسعة النطاق بشأن جميع جوانب تلك الأنشطة وأسهم إسهاما كبيرا في إعداد التقرير الممتاز للأمين العام المعروض حاليا على اللجنة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/56/320). ولقد كانت الخلاصة المعتمدة في نهاية المناقشة المكرسة للتنسيق بشأن ''دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا ونقلهما، وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل من

بينها إقامة الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص" إنجازا كبيرا.

١٥ - وأضاف قائلا بأن النتائج التي توصلت إليها المناقشة المتعلقة بالشؤون الإنسانية والجزء العام كانت أقل من النتائج الأخرى، إذ تعرضت المناقشات لصعوبات جمة بسبب تأخر إعداد الوثائق وتوزيعها. ونظرا لهذا التأخر لم يحرز سوى قدر يسير من التقدم بشأن بعض المسائل، وأرجئ النظر في بعض مشاريع القرارات التي قدمت أيضا في وقت متأخر جدا، إلى الدورة المقبلة. وبينما تدرك مجموعة الـ ٧٧ والصين العقبات التي تواجهها أمانة المجلس ومكتبه وإذ تقدر أعمالهما في هذا المجال، فإنها تعتقد بأنه يلزم إثارة تلك الشواغل لدى اللجنة. وبإمكان اللجان الفنية واللجان الإقليمية واللجان ذات الصلة وأفرقة الخبراء تيسير أعمال المناقشة العامة بالمجلس بأن تنظر في جميع البنود الواردة في جداول أعمالها وأن تعمل على أساس توافق الآراء على نحو يراعي آراء جميع الدول الأعضاء.

١٦ - وأردف قائلا إن المشكلات الفنية حالت أيضا دون إجراء مناقشة لمسألة الإدارة العامة والتنمية أثناء دورة المجلس الموضوعية. وبطبيعة الحال، فقد تم توزيع التقرير المعني بذلك الموضوع على المجموعة التي تتطلع إلى النظر في ذلك البند في الدورة المستأنفة.

١٧ - **السيد إمبايو** (الكاميرون): تولى رئاسة اللجنة بصفته نائبا للرئيس.

١٨ - **السيد ميزوكامي** (اليابان): أعرب عن اغتباطه لترحيب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الإعلان الوزاري الصادر في جزءه الرفيع المستوى، باعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة، التي أعيدت تسميتها فسميت "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، بوصفها "إطار عمل أفريقي محض وبقيادة أفريقية من أجل المضي قدما صوب التنمية المستدامة". وأعرب عن رغبة حكومته في متابعة مناقشة المبادرة مع البلدان الأفريقية وشركائها في المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية الذي سيعقد في طوكيو.

١٩ - وأضاف قائلا إنه من بين المسائل العديدة التي نوقشت في الجزء العام، يود وفده التأكيد على البند ٦ من جدول الأعمال، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة. ورغم أنه لم يتح للمجلس، كما حدث في السنة السابقة، الوقت الكافي لمناقشة المسألة من جميع نواحيها، فإن اتخاذ القرار ٢١/٢٠٠١ كان خطوة هامة إلى الأمام. وفي معرض إشارته إلى أحكام الفقرة ٤ من ذلك القرار، أفاد بأن وفد بلده يرى أنه ينبغي أن تقوم اللجنة الثانية بإجراء دراسة كاملة لتلك المسألة الملحة وفقا لتوصيات المجلس. وأن وفده على استعداد للتعاون مع الوفود الأخرى لهذا الغرض.

٢٠ - **السيد ليو جينغتاو** (الصين): قال إن الأمم المتحدة ستسترشد في أعمالها بالإعلان الوزاري (A/56/3) أثناء القرن المقبل لمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وبناء السلام. وذكر بأن ذلك سيتيح أيضا مساعدة أفريقيا على الإندماج بشكل أوفى في عملية العولمة وعلى الإعداد الشامل لإجراء التقييم النهائي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لجدول الأمم المتحدة الجديد من أجل تنمية أفريقيا في التسعينات.

٢١ - وأضاف قائلا، فيما يتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن الصين لاحظت، في السنوات الأخيرة، أن المجلس أحرز تقدما كبيرا في تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ و ١٢/٥٢ باء بفضل تعزيز دوره التنسيقي وتحسين طرائق عمله. وأعرب عن رغبة وفده في التشديد، رغم ذلك، على أن المجلس لن يتمكن من القيام بدوره كاملا في الأنشطة التنفيذية بدون الموارد المالية

الكافية. فعلى البلدان إذن أن تفي بتعهدها بإعادة تنشيط أعمال الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة والبدء في تنشيط دعم المنظمة المتضاءل للتنمية عوضا عن الشروع في إصلاحات جديدة.

٢٢ - وأضاف قائلا إن وفده يرحب بالتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ودعا إلى تنسيق أوثق بين الأمم المتحدة والهيئات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف، وذلك عملا بنصوص ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية. وذكر بأن الصين تشيد كذلك بوجه خاص بالتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في عملية التحضير للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ورغم الأهمية الكبيرة التي يتسم بها استعراض متابعة تنفيذ المؤتمرات الرئيسية التي انعقدت في سنوات التسعينات، فمن المستحسن تغيير طرائق القيام بذلك نظرا لتزايد عدد المؤتمرات والأنشطة المضطلع بها في هذا الشأن. وكل قرار في هذا الشأن ينبغي اتخاذه بتوافق الآراء وينبغي أن يرمي إلى تخفيف أعباء عمل الأمانة العامة والدول الأعضاء. وانطلاقا من الخصائص الوطنية، سيتعين على البلدان أن تبذل أقصى ما في وسعها لتشجيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية الجارية على الصعيد الوطني لاستعراض نتائج المؤتمرات الرئيسية ولتحسين إسهامها في هذا المضمار. وينبغي اتباع نفس النهج في عملية الاستعراض الجارية على الصعيد الدولي، ولكن عندما يتعلق الأمر بالأمم المتحدة، يتعين أن تكون طرائق المشاركة متسقة مع المبادئ التوجيهية ذات الصلة وأشار إلى أن الصين تأمل أن تفضي المناقشة المتعلقة بالشراكات العالمية، الواردة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة، إلى صياغة مبادئ توجيهية مفيدة.

٢٣ - **السيد هولوبوف** (أوكرانيا): قال إن وفده، الذي انتخب مؤخرا عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، سيبذل قصارى جهده للمساعدة في تعزيز دور المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة في الأمم المتحدة عن التنسيق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، بهدف حل المشكلات العالمية المتصلة بالتنمية المستدامة وبالقضاء على الفقر والدفاع عن حقوق الإنسان وتشجيع التنفيذ المتسق والمستدام لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٢٤ - وأردف قائلا إن وفده يقف إلى جانب أولئك الذين قدموا تقييما إيجابيا لأعمال المجلس في عام ٢٠٠١. وعلى وجه الخصوص فإن وفده يرحب بمواصلة الحوار بين المجلس ومؤسسات بريتون وودز، مما يوفر فرصة للتعاون الوثيق في دراسة المسائل الاقتصادية والمالية الرئيسية الراهنة والأبعاد الاجتماعية للتنمية. ولقد كان من شأن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في أيار/مايو بشأن إنشاء نظام مالي دولي ثابت يلبي أولويات النمو والتنمية أن أتاح التأكيد من جديد على ضرورة زيادة التنسيق والتعاون على نطاق المنظومة فيما بين المؤسسات العالمية العديدة وتعزيز فهم المشكلات الرئيسية المرتبطة بإصلاح الهيكل المالي العالمي وبالتنمية.

٢٥ - وأضاف قائلا إن وفده يود أن يعرب عن ثنائه للمجلس لما اضطلع به من أعمال تحضيرية للحدثين الدوليين الرئيسيين في في مجال التنمية اللذين ستعقدان في عام ٢٠٠٢، ألا وهما، مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ولقد وفرت وثيقتاهما الختاميتان للمجلس أداة عمل قيمة للتصدي للمشكلات العالمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والإنسانية. ولقد أكدت الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١ أيضا على دور المجلس الهام كمنتدى لممثلي الحكومات والمنظمات الدولية لمناقشة المشكلات والمسائل التي هي موضع اهتمام مشترك.

٢٦ - وأضاف قائلا أن وفده يرى أن أحد الأحداث الرئيسية لتلك الدورة هو الجزء الرفيع المستوى المكرس لمناقشة دور منظومة الأمم المتحدة في دعم البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة، استنادا إلى تقرير الأمين العام بشأن نفس الموضوع (E/2001/83)، وخاصة الحوار في مجال السياسات العامة مع المسؤولين بالمؤسسات المالية والتجارية بمنظومة الأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في الاقتصاد العالمي. وذكر أن وفده رحب باعتماد الإعلان الوزاري الذي أسفر عنه هذا الجزء بوصفه تعبيرا عن تصميم المجتمع الدولي على مساعدة البلدان الأفريقية في مجال كفاحها من أجل توطيد السلام والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. وذكر أن الإعلان أكد على أن المجلس يتبوأ مركزا رئيسيا في مجال ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم للتنمية الأفريقية. وفي هذا الصدد، فإن وفده، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، قام بدور نشط لتعزيز قدرات المجلس الذي يضطلع بالمسؤولية الأساسية عن صون الأمن والسلم الدوليين، وعن إيجاد حلول للصراعات في أفريقيا، التي تعد أحد الأسباب والعواقب الرئيسية للتخلف في المنطقة.

٢٧ - واستطرد قائلا إن وفده يعلق أهمية خاصة على الجزء التنسيقي، الذي يتصل اتصالا مباشرا بولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبالفعل فإن المناقشات البناءة بشأن جوانب السياسة العامة وبشأن أنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تحدد الطبيعة العملية لنتائج المجلس التي تمت الموافقة عليها. وستوفر النتائج المعتمدة ١/٢٠٠١ إرشادا قيما لمنظومة الأمم المتحدة في مجال جهودها الرامية إلى كفالة نجاح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ولتمكينها من تطوير قطاعات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وأعرب عن رغبة وفده كذلك في التأكيد على أهمية المناقشات المثمرة التي دارت بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في ضوء الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الشأن.

٢٨ - واختتم كلمته، عند التطرق إلى الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، قائلا إن المناقشة أكدت من جديد على دور المجلس في وضع المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية. ونظرا للحاجة إلى زيادة جهود الأمم المتحدة ودولها الأعضاء للتصدي للكوارث الطبيعية، فضلا عن الافتقار الشديد إلى تمويل الأنشطة الإنسانية بالأمم المتحدة، فيبدو من المستحسن إقرار نتائج الجزء التي تمت الموافقة عليها في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٢. وفيما يتعلق بالجزء العام، ينبغي الترحيب بأعمال المجلس من أجل تعزيز فعالية لجانه الفنية والإقليمية وهيئاته الفرعية، والتي أدت توصياتها ونتائجها إلى اعتماد قرارات مفيدة للغاية، غير أن بالإمكان مواصلة تحسين الجزء العام إذ تبين من الدورة السابقة اقتضاء بذل جهود جديدة لترشيد جدول أعماله وصقل طرائق عمله. ويؤمل أن يتمكن المجلس من اعتماد نهج يتماشى مع المشكلات المختلفة التي يتعين عليه حلها في المستقبل.

٢٩ - **السيد إزاكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن المجلس نظر في دورته الموضوعية في مسائل عديدة متصلة بالتعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ورحب بنتائج المناقشة الرفيعة المستوى التي جرت مع مؤسسات بريتون وودز، والتي أتاحت تناول المشكلات التي تواجه القارة الأفريقية، بما فيها الفقر، والمبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية. وينبغي كذلك مواصلة اغتنام الفرص التي تتيحها المناقشة المتعلقة بالشؤون الإنسانية ومناقشات المجلس الأخرى التي تجرى من أجل

دراسة الأسباب الاقتصادية الرئيسية الكامنة وراء مشكلات التنمية في أفريقيا.

٣٠ - وأضاف قائلا إن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لن تؤدي إلى تحسين نوعية الاتصالات وحسب بل ستسفر عن إحراز تقدم لم يسبق له مثيل، نظرا للعولمة. ولذا فمن المهم تقليص الفجوة الرقمية ووضع قواعد لتجنب تهميش البلدان التي لم تمتلك تلك التكنولوجيات بعد، واتخاذ تدابير فورية على المستوى الحكومي والدولي لضمان التنسيق بين المجلس والقطاع الخاص، وذلك على شاكلة المبادرات الجاري تنفيذها، مثل تشكيل فرقة عمل معنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وبين الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ولا سيما فريق الخبراء المعني بالتكنولوجيات الجديدة (فرقة العمل المعنية بالفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية) الذي شكلته بلدان مجموعة الثمانية، وفي سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، المتعلق بمجتمع المعلومات، الذي سيعقد في جنيف في عام ٢٠٠٣، وفي تونس في عام ٢٠٠٥، والذي شكل موضوع مشروع قرار تنظر فيه اللجنة الثانية.

٣١ - ورحب، عند التطرق إلى مجال آخر، بالقيام مؤخرا بإنشاء هيئة فرعية جديدة للمجلس، ألا وهي منتدى الأمم المتحدة المعني بالأحراج، الذي يُؤمل أن يشكل نموذجا للتعاون التنفيذي الذي يمكن استخدامه أيضا في القطاعات الأخرى.

٣٢ - واستطرد قائلا إن وفده يأمل في زيادة فعالية مناقشات المجلس المتعلقة بالشؤون الإنسانية، لأنها تشكل جانبا أساسيا من التعاون الدولي وتنسيق الجهود في مجال الشؤون الإنسانية. وينبغي تنظيم هذه المناقشات بطريقة فعالة قدر الإمكان بتجنب تناول المشكلات السياسية الحساسة التي قد تثير الجدل العقيم. ورغم أن وفده لم يعترض على الاقتراح المقدم في الدورة السابقة بعدم اعتماد الاستنتاجات التي تمت الموافقة عليها في عام ٢٠٠١، فقد شدد على أن القرار لا ينبغي أن يشكل سابقة وأن من غير المناسب التشكيك في المناقشات المتعلقة بالشؤون الإنسانية بدون التطرق إلى المقترحات المعدة إعدادا سيئا، التي تسهم في تجزئتها وسيكون اعتماد الاستنتاجات الموافق عليها دليلا على الرغبة في إيجاد حل وسط. كذلك، إذا لم يوفر المجلس الإرشادات اللازمة للأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة مرة أخرى هذه السنة، فقد يترتب على ذلك آثار مضرة بالدور الذي يقوم به في هذا الميدان.

٣٣ - وأضاف قائلا إن المناقشة المتعلقة باستعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل التنمية حددت العناصر الرئيسية لمشروع القرار، ألا وهي: تعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية واعتماد آليات تقييم فعالة، وتمويل ثابت ومنظور للبرامج والصناديق، مع مراعاة المبدأ الثابت القائل بأن المساهمات في هذه الأنشطة ينبغي أن تكون مساهمات طوعية، والمضي في إصلاح قطاع الأنشطة التنفيذية بالأمم المتحدة، والإبقاء على الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذه المشاكل هي من الأهمية، بالقدر الذي يجعل المجلس يعطيها أولوية، ولا سيما من حيث التنسيق على نطاق المنظومة.

٣٤ - وأردف قائلا إن الوفد الروسي يشدد أيضا على فائدة دراسة نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة، والتي يستحسن من أجلها، وفقا لما يراه الوفد، عقد اجتماعات المجلس الفنية في نفس الوقت الذي تنعقد فيه الدورات العادية للجمعية العامة، وذلك بغية التوقف عن تنظيم دورات استثنائية وهيئات خاصة لتنفيذ الاستعراض الذي يجرى كل خمسُ سنوات أو عشر سنوات للمؤتمرات الرئيسية، ولتعزيز دور الجمعية العامة الرائد في هذا المضمار. ومن ثم، ستصبح عمليات الاستعراض هذه جزءا من عملية

الاستعراض الشاملة لتنفيذ إعلان الألفية، وهي عملية تشمل جميع أهداف المؤتمرات الرئيسية في التسعينات.

٣٥ - وبإيجاز فإن الوفد الروسي يؤكد على أن المجلس لا يزال يشكل حلقة هامة في النظام العالمي للآليات المتعددة الأطراف وأن دوره لا يقتصر على تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأيكولوجية. وسوف يتيسر لجميع الهيئات عن طريق الحوار مع المسؤولين في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية الموافقة على المنظورات الخاصة بتنمية الاقتصاد العالمي وتحديد المبادئ التوجيهية الرئيسية للتعاون الدولي. ويقع على عاتق جميع الدول الأعضاء مسؤولية المساهمة في تعزيز دور المجلس، والوفد الروسي يعتزم المشاركة بنشاط في هذا المجال.

٣٦ - **الرئيس:** استرعى انتباه اللجنة، قبل اختتام المناقشة العامة لهذا البند، إلى الصفحة ١ من الفصل الأول من الوثيقة A/56/3، وبالتحديد إلى أحكام قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠١/٢١ بشأن التنفيذ المتكامل والمنسق لمتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

٣٧ - **السيد بارنويل** (غيانا): نائب الرئيس، ترأس الجلسة.

البند ٩٦ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) **الأعمال التجارية والتنمية** (A/C.2/56/L.26)

مشروع القرار A/C.2/56/L.26

٣٨ - **السيد ميرافزال** (جمهورية إيران الإسلامية): قدم، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.2/56/L.26، المعنون ''منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال بشكل غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية''. ويقر مشروع القرار بأهمية اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥٥/٦١، الذي ينص على وجوب إدراج مسألة الأموال المحولة بشكل غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية في أعمال اللجنة. وقد تم تعديل عنوان القرار وفقا لذلك. وأشار الممثل إلى أن بالإمكان اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

(ب) **التعاون من أجل التنمية الصناعية** (A/C.2/56/L.25)

مشروع القرار A/C.2/56/L.25

٣٩ - **السيد توتونشيان** (جمهورية إيران الإسلامية): قدم، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.2/56/L.25، المعنون ''العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا (١٩٩٣-٢٠٠٢)''، والمستوحى من القرارات السابقة في هذا الموضوع. وذكر أن مشروع القرار يشير إلى أن العقد الثاني سينتهي في عام ٢٠٠٢ وأن النتائج المحرزة لا تلبي التطلعات، وذلك نتيجة عوامل داخلية وخارجية، وانعدام الاهتمام الكافي من جانب المجتمع الدولي، وأنه يلزم اتخاذ تدابير ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وأن على منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الاضطلاع بدور هام في هذا المجال. ويدعو مشروع القرار أيضا الجهات المانحة والمؤسسات المالية في منظومة الأمم المتحدة وكافة شركاء التنمية إلى تقديم المساعدة. وأعرب الممثل عن أمله في أن يعتمد القرار بتوافق الأراء.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/C.2/56/L.21 و A/C.2/56/L.24 و A/C.2/56/L.23 و A/C.2/56/L.22)

(أ) **مشاركة المرأة في التنمية**

مشروع القرار A/C.2/56/L.21

٤٠ - **السيدة فادياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قدمت، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.2/56/L.21، المعنون ''دور المرأة في التنمية''، وذلك بعد إدخال بعض التنقيحات التحريرية. ويسترعي النص المقترح الانتباه إلى أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بواسطة التعليم والتدريب - وخاصة في المجالات التقنية - من أجل مكافحة الفقر وتنشيط التنمية المستدامة، وذكرت أنه يجب على الحكومات اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، بما في ذلك على الصعيد المالي. وأعربت الممثلة عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

(ب) **تنمية الموارد البشرية** (A/C.2/56/L.24)

مشروع القرار A/C.2/56/L.24

٤١ - **السيد توتونشيان** (جمهورية إيران الإسلامية): قدم، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع القرار A/C.2/56/L.24، المعنون ''تنمية الموارد البشرية''، والمستوحى من قرارات سابقة في هذا الموضوع. وأكد على أن مجموعة الـ ٧٧ ترى أنه يجب وضع الصحة والتعليم في صدارة الشواغل، وأنه يلزم توفير مناخ دولي مناسب لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية. وأشار إلى أن بإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور أهم في هذا المضمار، لا سيما عن طريق وضع وتنفيذ برامج تراعي أولويات كل بلد. وأعرب عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

(د) **تنفيذا الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع** (A/C.2/56/L.23)

مشروع القرار A/C.2/56/L.23

٤٢ - **السيد زاري زاري** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقدم مشروع القرار A/C.2/56/L.23، الذي ينص على إعداد استراتيجية إنمائية دولية جديدة خلال دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين، مع مراعاة نتائج عدد من الاجتماعات المقبلة، ولا سيما المؤتمر المعني بتمويل التنمية والقمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية. وأعرب الممثل عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

(ج) **الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة** (A/C.2/56/L.22)

مشروع القرار A/C.2/56/L.22

٤٣ - **السيد زاري زاري** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقدم مشروع القرار A/C.2/56/L.22 المعنون ''الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة''. وأشار إلى أن القرار إذ يشير إلى خطط التنمية وأهمية الحوار والشراكة، فهو يطالب عقد الاجتماع الثالث للحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي أثناء دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، وهو الاجتماع الذي سينظر في تفاصيله أثناء الدورة السابعة والخمسين. وأعرب الممثل عن أمله في أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.